SHIHAB JOURNAL OF HUMANITIES
Volume (2), Issue (3) (Sept, 2026)
ISSN: 3136-2958

مجلة الشهاب للعلوم الإنسانية
المجلد (2) العدد 3 سبتمبر 2026
ردمد: 3136-2958

أسعار النفط وديناميكيات سعر الصرف في الاقتصاد الريعي دليل مؤسسي من ليبيا في ظل نظام سعر الصرف المُدار

د. خديجة اللافي مرسيط

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، قسم الاقتصاد

k.marseet@uot.edu.ly

Oil Prices and Exchange Rate Dynamics in a Rentier Economy: Institutional Evidence from Libya under a Managed Exchange Rate Regime

Dr. Khadija Alafe Marseet

Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli

تاريخ الاستلام: 2026/08/10 تاريخ المراجعة 2026 /08/20 تاريخ القبول:2026/9/5- تاريخ النشر:2026 /09/19

Abstract

This study examines the dynamic relationship between crude oil prices and Libya's official exchange rate from 1970 to 2025, using an annual time series dataset of 56 observations from a rentier economy operating under a managed exchange rate regime. The analysis addresses a gap in the empirical literature concerning how institutional arrangements mediate the transmission of oil price shocks to exchange rate dynamics, and incorporates recent policy developments through 2025–2026, including the April 2025 devaluation of the Libyan dinar by the Central Bank of Libya and the persistent gap between the official and parallel exchange rates. The stationarity of the two series is assessed using the Augmented Dickey–Fuller (ADF) and Phillips–Perron (PP) tests, followed by co-integration analysis using both the Engle-Granger and Johansen approaches. A Vector Autoregressive (VAR) model estimated in first differences examines short-run dynamics, complemented by Granger causality testing within a Block Exogeneity Wald framework. The results show that both series are integrated of order one, $I(1)$, but the full sample shows no evidence of co-integration. Short-run VAR estimates reveal strong persistence in exchange rate dynamics, consistent with the managed nature of the official exchange rate.

Granger causality tests indicate no statistically significant predictive relationship from crude oil prices to the official exchange rate. In contrast, a statistically significant unidirectional predictive relationship is identified from the official exchange rate to oil prices. These patterns, viewed in the institutional context of the Libyan economy, highlight the importance of institutional and policy mechanisms in shaping official exchange rate dynamics, including Central Bank of Libya intervention and the persistent gap between the official and parallel exchange rates. This supports an institutional interpretation of official exchange rate dynamics and highlights the limited applicability of conventional commodity-currency models under managed exchange rate regimes.

Keywords: co-integration; official exchange rate; Granger causality; Libya; managed exchange rate regime; crude oil prices; parallel foreign exchange market; rentier economy; VAR model.

الملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقة الديناميكية بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي في ليبيا خلال الفترة 1970–2025، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية تضم 56 مشاهدة ضمن اقتصاد ريعي يعمل بنظام سعر صرف مُدار. ويعالج التحليل فجوة في الدراسات التجريبية المتعلقة بكيفية تأثير الترتيبات المؤسسية على انتقال صدمات أسعار النفط إلى ديناميكيات سعر الصرف، ويتضمن التطورات المؤسسية والسياساتية الأخيرة حتى عامي 2025–2026، بما في ذلك خفض قيمة الدينار الليبي في أبريل 2025، والفجوة المستمرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. ويتم تقييم استقرار البيانات باستخدام اختباري (ADF) و (PP)، يتبعهما اختبار التكامل المشترك باستخدام اختباري إنجل–جرانجر وجوهانسن. ويستخدم نموذج (VAR) المقدر بالفروق الأولى لدراسة الديناميكيات قصيرة الأجل، مكملاً باختبار غرانجر للسببية ضمن إطار (Block Exogeneity Wald Test). تُظهر النتائج أن السلسلتين متكاملتان من الدرجة الأولى،$I(1)$، ولكن لم يُرصد أي دليل على التكامل المشترك في كامل العينة. تكشف تقديرات نموذج (VAR) قصير الأجل عن استمرارية قوية في ديناميكيات سعر الصرف، وهو ما يتسق، في ضوء السياق المؤسسي للدراسة، مع تعديل إداري ومتدرج لسعر الصرف الرسمي. كذلك يشير اختبار غرانجر للسببية إلى عدم وجود علاقة تنبؤية ذات دلالة إحصائية من أسعار النفط إلى سعر الصرف الرسمي، في حين تُظهر النتائج، وفقاً للاختبار نفسه، قدرة تنبؤية إحصائية ذات دلالة أحادية الاتجاه من سعر الصرف الرسمي إلى أسعار النفط. وفي ضوء السياق المؤسسي للاقتصاد الليبي، تشير هذه الأنماط إلى أهمية الآليات المؤسسية والسياسية في تشكيل ديناميكيات سعر الصرف، بما في ذلك تدخل مصرف ليبيا المركزي واستمرار الفجوة بين السوق الرسمية والسوق الموازية، وهو ما يدعم التفسير المؤسسي لديناميكيات سعر الصرف الرسمي، ويسلط الضوء على محدودية ملاءمة نماذج العملات السلعية التقليدية في ظل أنظمة سعر الصرف المُدارة.

الكلمات المفتاحية: التكامل المشترك، سعر الصرف الرسمي، اختبار غرانجر للسببية، ليبيا، سعر الصرف المُدار، أسعار النفط الخام، السوق الموازية، الاقتصاد الريعي، نموذج VAR

1. المقدمة

حظيت العلاقة بين أسعار النفط الخام وأسعار الصرف باهتمام واسع في مجالي الاقتصاد الدولي واقتصاد الطاقة، حيث تؤثر تقلبات أسعار السلع الأولية على أسعار الصرف من خلال الموازين التجارية والإيرادات المالية والاحتياطيات الأجنبية (Chen & Rogoff, 2003; Cashin et al., 2004). وتشير النظرية التقليدية إلى أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع قيمة عملات الدول المصدرة للنفط (Obstfeld & Rogoff, 1996; Salvatore, 2019)، إلا أن قوة هذه العلاقة تعتمد غالباً على الترتيبات المؤسسية وأنظمة أسعار الصرف، ولا تزال الأدلة التجريبية متباينة (Calvo & Reinhart, 2002; Beckmann et al., 2017; Ben Salem et al., 2024). تُمثل ليبيا حالة دراسية بارزة، إذ يعتمد اقتصادها الريعي بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعية ويعمل ضمن نظام سعر صرف مُدار، مع وجود سوق رسمية وأخرى موازية للصرف الأجنبي (IMF, 2024). ازدادت أهمية هذه الحالة منذ أبريل 2025، عندما خفض مصرف ليبيا المركزي قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، ليرفع سعر الصرف الرسمي من 4.80 إلى 5.57 دينار ليبي للدولار الأمريكي، مع إجراء تعديل إضافي في يناير 2026، في ظل استمرار اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية (World Bank, 2025; U.S. Department of State, 2025; Almarash, 2026).

1.1 إشكالية الدراسة وأهميتها

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة للنفط. إلا أن ليبيا، باعتبارها اقتصاداً ريعياً، تعمل ضمن نظام سعر صرف مُدار بتدخل مؤسسي وإداري مكثف وسوق صرف مزدوجة (رسمية وموازية)، قد لا تستجيب ديناميكيات سعر الصرف فيها لتقلبات أسعار النفط بالقدر الذي تتوقعه هذه النظريات. تبرز هذه الإشكالية في ضوء تطورات مؤسسية حديثة، مثل خفض قيمة الدينار في أبريل 2025 واستمرار الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية. وتتمثل الإشكالية التي يتناولها هذا البحث في التساؤل الآتي: إلى أي مدى ترتبط ديناميكيات سعر الصرف الرسمي في ليبيا بأسعار النفط، وكيف يمكن تفسير ضعف انتقال تقلبات أسعار النفط إلى السعر الرسمي في ظل الخصائص المؤسسية لنظام سعر الصرف المُدار؟

1.2 أسئلة الدراسة

استناداً إلى مشكلة البحث السابقة وهدف الدراسة المتمثل في تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي في ليبيا خلال الفترة 1970–2025، تطرح هذه الدراسة الأسئلة البحثية التالية:

1. هل توجد علاقة توازن مستقرة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي في ليبيا خلال فترة الدراسة؟
2. ما طبيعة التفاعل الديناميكي قصير الأجل بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي في ليبيا خلال فترة الدراسة؟
3. ما اتجاه السببية التنبؤية (غرانجر) بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي ضمن نظام سعر الصرف المُدار في ليبيا خلال فترة الدراسة؟

1.3 فرضيات الدراسة

تماشياً مع أسئلة البحث، وبما يتوافق مع الإجراءات الاقتصادية القياسية المطبقة في الإطار التطبيقي، تختبر الدراسة الفرضيات الصفرية التالية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي في ليبيا.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة سببية قصيرة الأجل من أسعار النفط الخام إلى سعر الصرف الرسمي.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة سببية قصيرة الأجل من سعر الصرف الرسمي إلى أسعار النفط الخام.

1.4 أهداف الدراسة

تركز هذه الدراسة على تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي في ليبيا من 1970 إلى 2025، وتسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحليل وجود علاقة توازن مستقرة طويلة الأجل بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي.
2. تقييم التفاعلات الديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرين.
3. تحديد اتجاه العلاقة السببية التنبؤية بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي ضمن إطار نظام سعر صرف مُدار.

1.5 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من اعتبار ليبيا نموذجاً تحليلياً لدراسة العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف. حيث يعمل الاقتصاد الليبي ضمن نظام سعر صرف مُدار يتسم بتدخل إداري مكثف وتخصيص مركزي للعملة الأجنبية. بالإضافة إلى وجود سوقين للصرف (رسمي وموازٍ)، وهو ما يميز الحالة الليبية عن الاقتصادات التي تعتمد أكثر على قوى السوق. وتبرز الأهمية الهيكلية لهذا التكوين المزدوج بصورة أوضح منذ خفض قيمة الدينار في أبريل 2025، مع استمرار الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية رغم تدخل الدولة.

1.6 الإسهام النظري للدراسة

تسهم هذه الدراسة في الأدبيات من خلال أربع نقاط رئيسية. اولاً، توفر واحدة من أطول السلاسل الزمنية لتحليل العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف في ليبيا. ثانياً، تقدم أدلة من نظام سعر صرف مُدار بشكل مكثف، وهو نظام لا يزال ممثلاً بشكل محدود في الأدبيات ذات التوجه السوقي. ثالثاً، تناقش مدى ملاءمة النظريات التقليدية لسعر الصرف لتفسير سلوك سعر الصرف في ظل تدخل إداري مكثف. رابعاً، تناقش دور الترتيبات المؤسسية والسياق السياسي في تشكيل انتقال الصدمات الخارجية إلى سعر الصرف.

1.7 حدود الدراسة

تغطي الدراسة الفترة من 1970 إلى 2025. وتركز مكانياً على الاقتصاد الليبي بوصفه اقتصاداً ريعياً يعمل ضمن نظام سعر صرف مُدار. موضوعياً، تحلل الدراسة العلاقة الثنائية بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي دون تضمين متغيرات تفسيرية إضافية، مثل الاحتياطيات الأجنبية أو الإنفاق الحكومي أو التضخم.

1.8 هيكل الدراسة

تنتظم هذه الدراسة في أقسام مترابطة، تتناول جوانبها النظرية والمنهجية والتطبيقية وفق تسلسل متدرج. يستعرض القسم الثاني منهجية الدراسة، بينما يناقش القسم الثالث الإطار النظري ومراجعة الأدبيات. ويعرض القسم الرابع النتائج الاقتصادية القياسية، بينما يناقش القسم الخامس هذه النتائج في ضوء الإطار النظري. وتختتم الورقة بالاستنتاجات الرئيسية والآثار المترتبة على السياسات الاقتصادية والقيود وآفاق البحث المستقبلي.

2. منهجية الدراسة

2.1 البيانات ومصدرها

تعتمد الدراسة على بيانات سلاسل زمنية للفترة من 1970 إلى 2025، وتتضمن 56 مشاهدة سنوية. تتيح هذه العينة الممتدة تحليل الديناميكيات طويلة الأجل للمتغيرين في ظل التحولات الهيكلية والمؤسسية التي شهدها الاقتصاد الليبي، إلى جانب دراسة تقلبات أسعار النفط العالمية. جمعت بيانات أسعار النفط الخام من النشرات الإحصائية السنوية الصادرة عن منظمة أوبك. وجُمعت بيانات سعر الصرف الاسمي الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي من التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي وقاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. تتضمن بيانات عامي 2024 و2025 التعديلات التي أقرها مصرف ليبيا المركزي على سعر الصرف الرسمي، بما في ذلك خفض قيمة الدينار في أبريل 2025 من نحو 4,80 دينار ليبي إلى 5,57 دينار ليبي للدولار الأمريكي (World Bank, 2025; U.S. Department of State, 2025). حُولت جميع المتغيرات إلى اللوغاريتمات الطبيعية بهدف تقليل التباين النسبي وتحسين بعض خصائص التوزيع، إلى جانب تسهيل تفسير المعاملات المقدرة بوصفها مرونات تقريبية. أجريت جميع التقديرات الاقتصادية القياسية باستخدام برنامج EViews.

2.1.1 التطورات المؤسسية الحديثة (2024–2026)

شهدت ليبيا منذ عام 2024 عدة تطورات مؤسسية مهمة توفر سياقاً مؤسسياً لتفسير النتائج التجريبية للدراسة، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي. أولاً، شهدت ليبيا في منتصف عام 2024 أزمة مؤسسية بشأن إدارة مصرف ليبيا المركزي، تزامنت مع تعطل مؤقت في إنتاج النفط وتزايد الضغوط على سعر الصرف، قبل التوصل إلى تسوية للأزمة في أواخر العام نفسه (World Bank,2025). ثانياً، خفض مصرف ليبيا المركزي قيمة الدينار الليبي بنحو 13.3%، إذ ارتفع سعر الصرف الرسمي من 4.80 إلى 5.57 دينار ليبي للدولار الأمريكي، في إطار إجراءات لإدارة الضغوط على سوق الصرف والحفاظ على احتياطيات النقد الأجنبي(World Bank,2025;U.S.Department of State,2025)، كما أُجري تعديلان إضافيين في بداية 2026. ثالثاً، وعلى الرغم من هذه الإجراءات، استمرت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، وشهدت اتساعاً خلال بعض فترات تصاعد التوترات السياسية بين السلطات الإدارية المتنافسة في شرق البلاد وغربها، ويرتبط استمرار هذه الفجوة، وفقاً للأدبيات والتقارير المشار إليها، باستمرار اختلالات سوق الصرف ونقص المعروض من النقد الأجنبي، إلى جانب الانقسام المؤسسي وغياب ميزانية عامة موحدة (Almarash,2026;U.S.Department of State,2025). وتتسق هذه التطورات مع التوصيف الأوسع لنظام سعر الصرف في ليبيا باعتبار سعر الصرف الرسمي متغيراً يتأثر بدرجة كبيرة بالقرارات والسياسات النقدية والمؤسسية، ولا يتحدد بصورة كاملة وفقاً لقوى السوق، وهو ما يوفر سياقاً مؤسسياً مناسباً لتفسير النتائج القياسية التي توصلت إليها الدراسة.

2.2 تحديد النموذج

تعتمد الدراسة نموذجاً تجريبياً مبسطاً يركز على تأثير أسعار النفط الخام على سعر الصرف الرسمي، انطلاقاً من الخصائص الهيكلية للاقتصاد الليبي بوصفه اقتصاداً ريعياً يعتمد على عائدات النفط كمصدر رئيسي لنقد الأجنبي

والإيرادات العامة. وفي ظل نظام سعر صرف مُدار وسيطرة القطاع العام على تدفقات العملات الأجنبية، تُعد أسعار النفط الخام من أهم المتغيرات الخارجية المرتبطة بقدرة السلطات النقدية على إدارة سوق الصرف. تتبنى الدراسة نموذجاً قياسياً مبسطاً يتكون من متغيرين فقط، لأن إدراج عدد كبير من المتغيرات في سلسلة زمنية طويلة تتسم بعدم الاستقرار المؤسسي والسياسي قد يؤدي إلى مشكلة التعدد الخطي وعدم استقرار المعلمات. وعليه، تتمثل الصيغة الأساسية للنموذج فيما يلي:

$$In\ EX_t = \propto + \beta_1\ In\ OP_t + \varepsilon_t$$

حيث يشير:

$In\ \mathrm{EX_t}$ إلى اللوغاريتم الطبيعي لسعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي.

$In\ OP_t$ إلى اللوغاريتم الطبيعي لسعر النفط الخام

$\propto$ إلى الحد الثابت

β_1 يقيس مرونة سعر الصرف بالنسبة لأسعار النفط في إطار النموذج الأساسي

ε_t إلى حد الخطأ

ويُستخدم هذا النموذج بوصفه صيغة أساسية أولية لتحديد العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي، قبل الانتقال إلى نموذج VAR الديناميكي الذي يسمح بتحليل التفاعلات المتبادلة بينهما (Sims,1980).

2.3 الاستراتيجية القياسية

يُنفذ التحليل التجريبي في هذه الدراسة من خلال سلسلة من الإجراءات المتتابعة والمنظمة. في المرحلة الأولى تُحسب الإحصاءات الوصفية لتحديد خصائص توزيع المتغيرات. في المرحلة الثانية تُفحص خصائص استقرار السلسلتين الزمنيتين باستخدام اختباري ديكي–فولر الموسع ADF (Dickey & Fuller, 1981)،وفيليبس–بيرون PP (Phillips & Perron,1988) ، بهدف تحديد رتبة التكامل وتفادي الانحدار الزائف.

في المرحلة الثالثة يُحدد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني باستخدام نموذج VAR ، بالاعتماد على مجموعة من المعايير وهي (AIC) و (SC) و (HQ) و (FPE) و (LR). في المرحلة الرابعة، إذا ثبت أن السلسلتين الزمنيتين غير مستقرتين في المستوى وتصبحان مستقرتين بعد أخذ الفرق الأول، أي أنهما من رتبة التكامل $I(1)$ ، يتم اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بينهما باستخدام اختبار إنجل وجرانجر(Engle & Granger, 1987)، بالاستناد إلى القيم الحرجة وقيم الاحتمال التي قدمها MacKinnon (1996). كما يُستخدام اختبار جوهانسن (Johansen,(1988، بالاستناد إلى القيم الاحتمالية والتوزيعات العددية لاختبارات نسبة الإمكان وفقاً إلى Mackinnon et al.(1999).تُحدد نتائج اختبار التكامل المشترك الصيغة الديناميكية المناسبة للنموذج. فإذا ثبت وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لتحليل الديناميكيات قصيرة الأجل وعلاقة التوازن طويلة الأجل. أما في حالة عدم وجود علاقة تكامل مشترك، فيتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) باستخدام الفروق الأولى للمتغيرات، بهدف تحليل التفاعلات الديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات، مع ضمان اتساق النموذج مع الخصائص العشوائية للسلاسل الزمنية. في الخطوة الأخيرة، تختبر سببية جرانجر(Granger, 1969) من خلال اختبار والد لقيود الإبطاء (Block Exogeneity Wald

Test)، بهدف تحديد ما إذا كانت القيم المتأخرة لأحد المتغيرين توفر قدرة تنبؤية ذات دلالة إحصائية للمتغير الآخر.

3. الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

حظيت العلاقة بين أسعار النفط الخام وأسعار الصرف باهتمام نظري وتجريبي مستمر. ويعكس الدور المحوري لعائدات المحروقات في تشكيل الموازين الخارجية، وظروف الصرف الأجنبي، والاستقرار الكلي في الاقتصادات المعتمدة على الموارد (Auty, 2001; Arezki & Blanchard, 2014). وعلى الرغم من التوسع الملحوظ في هذه الدراسات، لا تزال النتائج غير حاسمة. ويعود ذلك في الغالب إلى اختلاف أنظمة أسعار الصرف، وتفاوت جودة المؤسسات، وتباين الهياكل الاقتصادية، واختلاف درجات الاعتماد على الموارد الطبيعية (Ben Salem et al., 2024).

3.1 الأطر النظرية لسعر الصرف

يُعد نهج ميزان المدفوعات من أوائل الأطر النظرية التي تفسر تحديد سعر الصرف. وفقاً لهذا الإطار، تتكيف أسعار الصرف مع تغيرات تدفقات العملات الأجنبية الناتجة عن التجارة والمعاملات الرأسمالية. في الاقتصادات المصدرة للنفط، تؤدي الزيادات في أسعار النفط الخام غالباً إلى تحسين عائدات التصدير وتعزيز الاحتياطات وخلق ضغوط ترفع قيمة العملات المحلية (Obstfeld & Rogoff,1996; Salvatore,2019). مع ذلك، تعتمد فعالية هذه الآلية على مدى مرونة أسعار الصرف واستجابتها لقوى السوق.

تنص فرضية العملة السلعية على أن عملات الاقتصادات الغنية بالموارد غالباً تتحرك بالتوازي مع دورات أسعار السلع الدولية بسبب هيمنة صادرات السلع على عائدات النقد الأجنبي (Chen & Rogoff,2003). تؤكد الأدلة التجريبية صحة هذه الفرضية في الاقتصاديات المتقدمة المصدرة للسلع التي تعتمد أنظمة سعر صرف مرنة مثل كندا وأستراليا (Cashin et al.,2004; Beckmann et al.,2017). في المقابل، تضعف القدرة التفسيرية لهذا الإطار بشكل ملحوظ في الاقتصادات التي تعتمد إدارة واسعة لسعر الصرف وتخصيصاً إدارياً للنقد الأجنبي.

يُعتبر إطار المرض الهولندي تفسيراً هيكلياً شاملاً للاقتصادات المعتمدة على الموارد. وفقاً لهذه النظرية، تؤدي طفرات الإيرادات الناتجة عن الموارد إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وإعادة تخصيص الموارد بعيداً عن القطاعات غير القابلة للتداول المرتبطة بالموارد، مما يسبب اختلالات هيكلية (Corden & Neary, 1982; Krugman, 1987). مع ذلك، تظل أهمية هذه النظرية مشروطة بوجود قطاعات إنتاجية متنوعة وآليات تعديل قائمة على السوق

تفسر نظرية تعادل القوة الشرائية تحركات سعر الصرف بناءً على الفروقات النسبية في مستويات الأسعار بين الدول (Balassa,1964; Froot & Rogoff, 1995). رغم أنها غالباً ما تُعتبر حالة توازن طويلة الأجل، تشير الأدلة التجريبية إلى أن سلوك سعر الصرف في الاقتصاديات المصدرة للنفط يتأثر أكثر بصدمات الإيرادات الخارجية مقارنة بفروقات التضخم المحلية (Korhonen & Mehrotra, 2009).

تشير الأدبيات النظرية الحديثة إلى الدور المحوري للترتيبات المؤسسية والأنظمة السياسية في تشكيل السياسات الاقتصادية. في أنظمة سعر الصرف المُدارة، تتجاوز أسعار الصرف وظيفتها التقليدية كمتغيرات لتحقيق توازن السوق لتصبح أدوات سياسية ضمن أطر أوسع تهدف إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي (Williamson, 2000

). وتبرز أدبيات الخوف من التعويم هذا الاتجاه، حيث توضح أن العديد من الاقتصاديات الناشئة تواصل التدخل النشط في أسواق الصرف الأجنبي رغم تبنيها رسمياً لترتيبات مرنة (Calvo & Reinhart, 2002). نتيجة لذلك، تنتقل الصدمات الخارجية، بما في ذلك تقلبات أسعار النفط، غالباً عبر قنوات غير مباشرة مثل تراكم الاحتياطيات والتعديلات المالية وآليات التخصيص الإداري. هذا يضعف أو يؤخر تأثيرها على تحركات سعر الصرف. وتؤكد الدراسات أن جودة المؤسسات المحلية تؤدي دوراً حاسماً في تعديل انتقال هذه الصدمات، وتحدد مدى قدرة عائدات النفط على تحقيق نتائج اقتصادية كلية مستقرة في الاقتصاديات الغنية بالموارد (Moshiri, 2015).

عند مراجعة هذه المنظورات النظرية، يتضح أنها تقدم توقعات متباينة بشأن العلاقة بين أسعار النفط الخام وأسعار الصرف. يتوقع نهج ميزان المدفوعات وفرضية العملة السلعية وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع أسعار النفط وارتفاع قيمة العملة في الاقتصادات المصدرة للنفط. في المقابل، تشير وجهات نظر الإدارة المؤسسية وإدارة سعر الصرف إلى أن هذه العلاقة قد تضعف أو تتأخر أو تتأثر بالتدخلات السياسية والضوابط الإدارية. يركز إطار المرض الهولندي على التعديلات الهيكلية طويلة الأجل الناتجة عن طفرات الموارد. في حين تركز نظرية تعادل القوة الشرائية على ديناميكيات مستويات الأسعار النسبية. تعكس هذه المنظورات المتباينة أن طبيعة وقوة العلاقة بين سعر النفط وسعر الصرف تعتمد غالباً على الخصائص المؤسسية والهيكلية لكل بلد. في الحالة الليبية، حيث يتأثر سعر الصرف بالإدارة وضوابط الصرف الأجنبي وتعايش الأسواق الرسمية والموازية، قد لا تعمل آليات النقل التقليدية القائمة على السوق كما هو متوقع في نظريات سعر الصرف القياسية. هذا الغموض النظري يبرز الحاجة إلى البحث التجريبي الذي تناولته هذه الدراسة.

3.2 الدراسات السابقة

لا تزال الأدلة التجريبية المتعلقة بالعلاقة بين أسعار النفط وأسعار الصرف متباينة، حيث تختلف نتائج الدراسات حسب السياقات الاقتصادية والمؤسسية. فقد وثقت العديد من الدراسات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل في الاقتصاديات المصدرة للنفط (Chen & Rogoff,2003;Reboredo,2012)، بينما تشير دراسات أخرى إلى أن هذه العلاقة غالباً ما تكون قصيرة الأجل وتتأثر بشكل كبير بالهياكل المؤسسية والأطر والسياسات الاقتصادية السائدة (Zhang et al.,2022). تشير الأدلة الحديثة إلى تقلبات وتحركات مشتركة في أسواق الصرف الأجنبي تعكس زيادة التكامل بين أسواق السلع والأسواق المالية (Ben Salem et al., 2024;Chen & Zhang,2023). كما تشير الأدلة إلى أن نظم أسعار الصرف تلعب دوراً محورياً في تحديد آلية انتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي (IMF,2024). في حين تُظهر الأدلة التجريبية المستندة إلى مقارنات بين عدة دول أفريقية تبايناً في تأثيرات أسعار النفط على اقتصادياتها بحسب درجة تعرضها لتقلبات أسعار الصرف (Omoile et al.,2026). كذلك توثق الدراسات التي تناولت اقتصادات ريعية أخرى ذات نظام مزدوج لأسعار الصرف، مثل العراق تأثير تقلبات سعر الصرف في السوق الموازية على انتقال صدمات أسعار النفط إلى المؤشرات المالية المحلية (Obied,2026). وتبرز الأدلة المقارنة حول استجابات السياسة المالية للأزمات الاقتصادية في الاقتصاديات الريعية أهمية المرونة المالية في التخفيف من آثار الصدمات الخارجية وامتصاص تداعياتها على الاقتصاد المحلي (Ali & Abbas,2026).

لا تزال الأدلة التجريبية المتاحة حول الاقتصاد الليبي محدودة رغم الأهمية الاستراتيجية للإيرادات النفطية للاقتصاد الوطني. حيث تتأثر ديناميكيات سعر الصرف في ليبيا بدرجة كبيرة بسيطرة الدولة على تخصيص النقد الأجنبي

والدور الذي يضطلع به مصرف ليبيا المركزي، بالإضافة إلى استمرار وجود سوقين للصرف الأجنبي، أحدهما رسمي والآخر موازٍ. وتشير التقييمات الحديثة إلى أن هذه الخصائص المؤسسية تؤثر في آلية انتقال الصدمات الخارجية وفي عملية تعديل سعر الصرف، لاسيما في الاستجابة لتقلبات أسعار النفط (World Bank, 2024; IMF, 2024).

يشير خفض قيمة سعر الصرف الرسمي في عام 2025 بنسبة 13.3%، يليه خفض إضافي بنسبة 14.7% في يناير 2026، إلى استمرار أهمية القرارات الإدارية في آلية تعديل سعر الصرف الرسمي، إلى جانب استمرار الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية (Central Bank of Libya, 2025,2026; World Bank,2026). وتقدم اليمن، باعتبارها اقتصاداً ريعياً آخر يعاني من تجزؤ مؤسسي في مصرفها المركزي، أدلة مماثلة توثق استمرار اتساع الفجوة وتقلبها بين أسعار الصرف الرسمية والموازية (Maram & Badhib,2025). وبناءً على ذلك، تشكل الحالة الليبية إطاراً تحليلياً مهماً لدراسة تأثير القيود المؤسسية، بما في ذلك الانقسام السياسي بين الإدارات المتنافسة، على العلاقة بين أسعار النفط الخام وديناميكيات سعر الصرف.

استناداً إلى ما تقدم، تعتمد هذه الدراسة إطاراً تحليلياً يرتكز على الخصائص الهيكلية للاقتصاد الليبي، يجمع بين صدمات أسعار السلع الأولية، وإدارة سعر الصرف، والقيود المؤسسية ضمن منظور تحليلي موحد. في هذا السياق، تُعد أسعار النفط المصدر الخارجي الرئيسي لتدفقات النقد الأجنبي إلى الاقتصاد. بينما، تُفسر ديناميكيات سعر الصرف كنتيجة لعوامل تشمل أساسيات السوق، الضوابط الإدارية، التدخلات الرسمية في سوق الصرف و السياسات الاقتصادية والمالية، والهيكل المؤسسي المنظم لتخصيص النقد الأجنبي. يوجه هذا الإطار التحليلي عملية التحليل القياسي في المراحل اللاحقة.

4. النتائج الاقتصادية القياسية

4.1 عرض البيانات

يعرض الجدول رقم 1 الإحصاءات الوصفية لأسعار النفط الخام $(\ln OP_t)$ ، وسعر الصرف الرسمي $(\ln EX_t)$ في ليبيا للفترة من 1970 إلى 2025. تشير الإحصاءات الوصفية إلى وجود تباين ملحوظ في خصائص المتغيرين خلال فترة الدراسة. بلغ متوسط سعر الصرف الرسمي (باللوغاريتم الطبيعي) -0.2106 بانحراف معياري قدره 0.3590، بينما بلغ متوسط أسعار النفط الخام 1.4354 بانحراف معياري قدره 0.4196، وتوضح القيم العظمى والدنيا اتساع التغير في كلا المتغيرين خلال فترة الدراسة.

جدول 1: الإحصاءات الوصفية لأسعار النفط وسعر الصرف الرسمي في ليبيا خلال الفترة (1970–2025)		
Statistic	**In EX_t**	**In OP_t**
Mean	0.2106−	1.4354
Median	0.4366−	1.4487
Maximum	0.6828	2.0488
Minimum	0.5471−	0.3222
Std. Deviation	0.3590	0.4196
Skewness	0.7905	0.6925−
Kurtosis	2.6061	3.3659
Jarque–Bera	6.0832	4.7026
Probability	0.0478	0.0952
Observations	56	56

ملاحظة: تم التعبير عن جميع المتغيرات في صورتها اللوغاريتمية الطبيعية.

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات مصرف ليبيا المركزي ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، واعتماداً على مخرجات برنامج EViews.

4.2 اختبارات جذر الوحدة

يعرض الجدول رقم 2 نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختباري ديكي – فولر الموسع (ADF)، وفيليبس – بيرون (PP). تشير النتائج عند المستوى الأصلي $I(0)$ إلى عدم إمكانية رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر وحدة في أي من المتغيرين، وهو ما تؤكده القيم الاحتمالية المرتفعة نسبياً. ويمكن القول إن السلاسل الزمنية لأسعار النفط وسعر الصرف غير ساكنة عند المستوى الأصلي $I(0)$. بعد أخذ الفروق الأولى، تُرفض الفرضية الصفرية في كلا الاختبارين، مع اقتراب القيم الاحتمالية من الصفر. بناءً على ذلك، يتضح أن كلاً من أسعار النفط الخام وسعر الصرف متكاملان من الدرجة الأولى $I(1)$ ، مما يمهد لإجراء اختبارات التكامل المشترك.

جدول 2: نتائج اختبارات جذر الوحدة(ADF & PP)					
Variable	**Test**	**Form**	**Test Statistic**	**P–value**	**Decision**
Oil Price	ADF	Level	−205540	0.1089	Non–stationary
Exchange Rate	ADF	Level	0.9017	0.9948	Non–stationary
Oil Price	ADF	First Diff.	***−7.2012	0.0000	Stationary
Exchange Rate	ADF	First Diff.	***−6.8676	0.0000	Stationary
Oil Price	PP	Level	−2.5825	0.1028	Non–stationary
Exchange Rate	PP	Level	0.9017	0.9948	Non–stationary
Oil Price	PP	First Diff.	***−7.2061	0.0000	Stationary
Exchange Rate	PP	First Diff.	***−6.8671	0.0000	Stationary

ملاحظة: تشير *** إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 1%. وتُعرض القيم الحرجة عند مستويات دلالة 1% و 5% و 10% .
وتتمثل الفرضية الصفرية في وجود جذر الوحدة.

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews.

4.3 اختيار فترة الإبطاء المثلى لنموذج VAR

يعرض الجدول رقم 3 نتائج معايير اختيار فترة الإبطاء المثلى، حيث اتفقت المعايير الإحصائية الخمسة (LR, FPE, AIC, SC, HQ) على أن فترة إبطاء واحدة (Lag =1) هي الأنسب لتقدير نموذج VAR(1).

جدول 3: اختيار فترة الإبطاء المثلى لنموذج VAR						
LAG	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	−3.4990	NA	0.004272	0.2200	0.2964	0.2491
1*	90.7812	177.25*	0.000115*	−3.3912*	−3.1618*	−3.3039*
2	92.3519	2.8272	0.000127	−3.2914	−2.9117	−3.1485

ملاحظة، .تشير العلامة (*) إلى فترة الإبطاء وفق المعايير المشار إليها في الجدول.

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews.

4.4 اختبارات التكامل المشترك

بما أن كلتا سلسلتي أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي متكاملتين من الدرجة الأولى $I(1)$، وبفترة إبطاء واحدة، إذن يمكن إجراء اختبارات التكامل المشترك للكشف عما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل، باستخدام كل من اختبار (Engle–Granger) و اختبار (Johansen).

4.4.1 اختبار Engle–Granger للتكامل المشترك

يعرض الجدول رقم 4 نتائج اختبار Engle–Granger للتكامل المشترك. وتشير القيم الاحتمالية (P–values) المرتبطة بكل من إحصائية (τ) وإحصائية (z)، والتي تجاوزت مستوى دلالة 5% لكلا المتغيرين، إلى عدم رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك. وعلى الرغم من اقتراب إحصائية (τ) الخاصة بأسعار النفط من القيمة الحرجة. فإن هذا الاقتراب لا يوفر دليلاً إحصائياً كافياً يدعم وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل.

جدول 4 اختبار Engle–Granger للتكامل المشترك					
Dependent Variable	τ–statistic	P–value	z– statistic	P–value	Decision
Exchange Rate	−1.4809	0.7710	−5.3622	0.6901	No Co–integration
Oil Prices	−3.4367	0.0517	−12.2786	0.2089	No Co–integration

ملاحظة :الفرضية العدمية هي عدم وجود تكامل مشترك. تم اختبار فترة الإبطاء المثلى باستخدام معيار شوارتز للمعلومات (بحد أقصى فترة إبطاء = 1). القيم الاحتمالية (p–values) محسوبة وفقًا لـ .MacKinnon (1996) عدد المشاهدات: 56.

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews.

4.4.2 اختبار Johansen للتكامل المشترك

يعرض الجدول 5 نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك. تبين أن إحصائيتا الأثر (Trace Statistic) والقيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue Statistic) قد جاءتا أقل من القيم الحرجة المقابلة لكليهما عند مستوى دلالة إحصائية 5%، كما تجاوزت القيم الاحتمالية (P–value) المرتبطة بهما مستوى الدلالة 5%. وتشير هذه النتائج إلى عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك. تتسق هذه النتائج مع نتائج اختبار إنجل–غرينجر، ولا تتوفر دليلاً إحصائياً كافياً على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

جدول 5 نتائج اختبار Johansen للتكامل المشترك				
Panel A: Trace Test				
Hypothesized No most 1	**Eigenvalue**	**Trace Statistic**	**5% Critical Value**	**P−value**
None	0.2285	13.7478	15.4947	0.0708
At most1	0.0136	0.7278	3.8415	0.3936
Panel B: Maximum Eigenvalue Test				
Hypothesized No.of CE(s)	**Eigenvalue**	**Max− Eigen Statistic**	**5% Critical Value**	**P−value**
None	0.2285	13.7478	14.2646	0.0602
At most1	0.0136	0.7278	3.8415	0.3936

ملاحظة :يشير كل من اختبار (Trace) واختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue) إلى عدم رفض فرضية عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة 5%.

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews.

4.5 اختبار VAR

تشير نتائج نموذج VAR إلى وجود درجة مرتفعة من الاستمرارية في معادلة سعر الصرف الرسمي، حيث كان المتغير المتأخر ذا دلالة إحصائية، في حين لم يكن معامل أسعار النفط المتأخرة ذا دلالة إحصائية في معادلة سعر الصرف. وتتسق هذه النتيجة مع اختبار غرانجر، الذي لم يقدم دليلاً على قدرة أسعار النفط السابقة على التنبؤ بتحركات سعر الصرف الرسمي. في المقابل، أظهر سعر الصرف الرسمي قدرة ذات دلالة إحصائية في معادلة أسعار النفط، بما يتماشى مع نتيجة اختبار غرانجر، مع التأكيد على أن هذه العلاقة تنبؤية إحصائية ولا تشير إلى تأثير مباشر لسعر الصرف الليبي في الأسعار العالمية للنفط.

جدول 6: نتائج تقدير نموذج VAR				
Regressor	**ΔEX − coeff.**	**ΔEX t −stat.**	**ΔOP t − coeff.**	**ΔOP t − stat.**
$\Delta EX(-1)$	1.0122	22.31***	0.1639	2.13**
$\Delta OP(-1)$	0.0206	0.52	0.7915	11.87***
Constant	−0.0058	−0.73	0.3640	2.71***
R^2	0.9477		0.8977	
$Adj.R^2$	0.9455		0.8941	

ملاحظة: تشير العلامتان ** و*** إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى دلالة 5% و 1% على التوالي.

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews .

4.6 اختبار غرانجر للسببية

عرض الجدول رقم (7) نتائج اختبار (Block Exogeneity Wald) للسببية بطريقة غرانجر(Granger Causality). حيث تشير النتائج إلى عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن أسعار النفط لا تمتلك قدرة تنبؤية على سعر الصرف الرسمي، حيث بلغت قيمة الاحتمال 0.6077، في المقابل، تم رفض الفرضية

الصفرية المقابلة عند مستوى دلالة 5%، مما يشير إلى وجود قدرة تنبؤية إحصائية أحادية الاتجاه من سعر الصرف نحو أسعار النفط.

جدول7 اختبار غرانجر للسببية			
Null Hypothesis	Chi-sq.	P-value	Decision
Oil prices do not Granger-cause the exchange rate	0.2637	0.6077	Fail to reject
Exchange rate does not Granger-cause oil prices	4.7408	0.0295	Reject**

ملاحظة: ** تشير إلى رفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 5% .

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج EViews.

5. مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري

تشير النتائج القياسية إلى مجموعة من الأدلة التي تسهم في تفسير طبيعة العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي في ليبيا مع مراعاة الخصائص الهيكلية والمؤسسية للاقتصاد الليبي. رغم الاعتماد الكبير على النفط كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي والإيرادات العامة، لا تدعم النتائج وجود علاقة مستقرة ومباشرة بين أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي خلال فترة الدراسة. وتبين النتائج أن انتقال الصدمات النفطية إلى السعر الرسمي لا يحدث تلقائياً، بل يتأثر بشكل كبير بنظام إدارة سعر الصرف والسياسات النقدية وآليات إدارة سوق النقد الأجنبي.

5.1 مناقشة نتائج اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك

أظهرت نتائج اختباري ADF و PP أن كلاً من أسعار النفط الخام وسعر الصرف الرسمي متكاملان من الدرجة الأولى $I(1)$، إذ تبين أن السلسلتين غير ساكنتين في مستوياتهما $I(0)$، وتصبحان ساكنتين بعد أخذ الفرق الأول. تتيح هذه النتيجة الانتقال إلى اختبار ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين من خلال اختبارات التكامل المشترك. أظهرت نتائج اختباري Engle-Granger و Johansen عدم وجود دليل إحصائي كاف على وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة إحصائية 5%. تشير هذه النتيجة إلى عدم توفر دليل إحصائي كاف على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل مستقرة بين المتغيرين عند مستوى دلالة إحصائية 5%.

من الناحية الاقتصادية، لا تشير هذه النتيجة إلى ضعف أهمية النفط للاقتصاد الليبي، بل تدل على أن تأثيره في سعر الصرف الرسمي ينتقل عبر قنوات مؤسسية وسياساتية، إذ إن إدارة مصرف ليبيا المركزي لسوق النقد الأجنبي وتخصيص العملات الأجنبية، والاحتياطات والسياسة المالية قد تحد من انتقال تغيرات الإيرادات النفطية مباشرة إلى السعر الرسمي.

ينبغي أيضاً تفسير نتيجة اختبار Johansen بحذر نظراً لاقتراب بعض قيم الاحتمالية من مستوى دلالة إحصائية 5%. وعليه، الأدق هو القول إن النتائج لا توفر دليلاً إحصائياً كافياً على وجود علاقة تكامل مشترك، بدلاً من الجزم بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بشكل مطلق.

5.2 مناقشة ديناميكيات الأجل القصير

تشير نتائج نموذج VAR المقدر في الفروق الأولى إلى وجود درجة عالية من الاستمرارية في تحركات سعر الصرف الرسمي على المدى القصير. حيث بلغ معامل التغير المتأخر لسعر الصرف 1.0122 بقيمة (t=22.31)، مما يدل على دلالة إحصائية قوية عند مستوى 1%. وتوضح هذه النتيجة أن التغير في سعر

الصرف الرسمي خلال الفترة السابقة يعد محدداً رئيسياً لتحركه في الفترة الحالية. يمكن تفسير ذلك في سياق الطبيعة المؤسسية لسعر الصرف الرسمي في ليبيا، حيث لا يتحدد السعر بشكل مستمر من خلال تفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف، بل يخضع لتعديلات إدارية وسياسية متقطعة. بناءً عليه، قد تستمر التغيرات السابقة في السعر الرسمي في التأثير على مساره الحالي، مما يعكس نمط تعديل تدريجي أو متقطع بدلاً من الاستجابة الفورية لتغيرات الأساسيات الاقتصادية. على النقيض، لم تظهر تغيرات أسعار النفط المتأخرة تأثيراً ذا دلالة إحصائية على التغير الحالي في سعر الصرف الرسمي، حيث بلغ معاملها 0.0206 مع قيمة (t=0.52)، ولا تشير هذه النتيجة إلى غياب الأهمية الاقتصادية لأسعار النفط بالنسبة للاقتصاد الليبي، بل توضح في إطار النموذج والفترة الزمنية محل الدراسة أن تغيرات أسعار النفط لا تنعكس تلقائياً أو في الفترة التالية على السعر الرسمي. ويرتبط ذلك بخصائص نظام الصرف المُدار الذي يمكن السلطات النقدية من امتصاص جزء من آثار تقلبات الإيرادات النفطية من خلال إدارة الاحتياطيات الأجنبية وسياسات تخصيص النقد الأجنبي، مما يحد من انتقال الصدمات النفطية الفورية إلى السعر الرسمي. كما أظهرت أسعار النفط درجة مرتفعة من الاستمرارية الذاتية، وهو ما يعكس اعتماد تغيراتها الحالية بدرجة مهمة على مسارها السابق.

تشير معادلة أسعار النفط إلى وجود علاقة إحصائية ذات دلالة بين التغير السابق في سعر الصرف الرسمي والتغير الحالي في أسعار النفط، حيث بلغ معامل المتغير المتأخر 0.1639 مع قيمة (t=2.13). تتسق هذه النتيجة مع اختبار غرانجر، الذي أظهر وجود قدرة تنبؤية لسعر الصرف الرسمي تجاه أسعار النفط في الأجل القصير. ومع ذلك، لا يمكن تفسير هذا الاتجاه كونه تأثيراً اقتصادياً مباشراً لسعر الصرف الليبي على الأسعار العالمية للنفط، نظراً لصغر حجم الاقتصاد الليبي مقارنة بالسوق النفطية العالمية وكون ليبيا اقتصاداً متلقياً للأسعار في السوق الدولية. بناءً على ذلك، ينبغي التعامل مع العلاقة التي يكشف عنها النموذج بوصفها علاقة تنبؤية إحصائية قد تعكس تزامناً زمنياً بين المتغيرين أو تأثير عوامل مشتركة أو قنوات غير مباشرة مرتبطة بالظروف الاقتصادية والمؤسسية المحلية، وليس علاقة سببية اقتصادية مباشرة بالمعنى الهيكلي. كذلك معادلة أسعار النفط تشير إلى وجود استمرارية ذاتية قوية، حيث بلغ معامل التغير المتأخر لأسعار النفط 0.7915 بقيمة (t=11.87)، وهو دال إحصائياً عند مستوى 1%. وتوضح هذه النتيجة أن ديناميكية أسعار النفط في الأجل القصير تتأثر بشكل كبير بمسارها السابق. يتوافق ذلك مع خصائص أسواق النفط العالمية التي تستمر فيها آثار الصدمات السابقة وتوجد درجة من الاستمرارية في تحركات الأسعار. وبناءً على ذلك، تتسق ديناميكيات أسعار النفط بدرجة أكبر مع استمراريتها الذاتية والعوامل المرتبطة بالسوق النفطية العالمية، مقارنةً بالمحتوى التنبؤي للتغيرات في سعر الصرف الرسمي.

تشير نتائج الأجل القصير، بشكل عام، إلى عدم تماثل واضح في القدرة التنبؤية بين المتغيرين.لا تظهر النتائج دليلاً على انتقال إحصائي ذي دلالة من أسعار النفط إلى سعر الصرف الرسمي في الفترة التالية ضمن النموذج المقدر، بينما تُظهر وجود قدرة تنبؤية إحصائية من سعر الصرف الرسمي نحو أسعار النفط. مع ذلك، لا ينبغي تفسير هذا الاتجاه باعتباره تأثيراً اقتصادياً مباشراً، بل بوصفه علاقة تنبؤية إحصائية قد تعكس خصوصية البيئة الاقتصادية والمؤسسية في ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط ارتفاع معامل التحديد المعدل في معادلتي سعر الصرف وأسعار النفط، والبالغ 0.9455 و 0.8941 على التوالي، بدرجة كبيرة بقوة الاستمرارية الذاتية للمتغيرين، ولا يمثل دليلاً على قوة العلاقة المباشرة بينهما.

5.3 مناقشة نتائج اختبار السببية بطريقة غرانجر

أظهر اختبار (Block Exogeneity Wald) للسببية بطريقة غرانجر عدم وجود قدرة تنبؤية ذات دلالة إحصائية من أسعار النفط نحو سعر الصرف الرسمي، حيث بلغت قيمة كاي تربيع 0.2637 باحتمالية 0.6077، وبالتالي لا يمكن رفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة إحصائية 5%. وتدعم هذه النتيجة ما أظهرته نتائج نموذج VAR في الأجل القصير من محدودية استجابة سعر الصرف الرسمي للتغيرات السابقة في أسعار النفط. يشير هذا إلى أن تقلبات أسعار النفط لا تؤدي ضمن إطار النموذج والفترة محل الدراسة إلى تعديل تلقائي في السعر الرسمي في الفترة التالية.

على النقيض، أظهر الاختبار رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود قدرة تنبؤية لسعر الصرف الرسمي تجاه أسعار النفط، حيث بلغت قيمة كاي تربيع 4.7408 باحتمالية 0.0295، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية 5%. وتدل هذه النتيجة على وجود قدرة تنبؤية إحصائية أحادية الاتجاه من سعر الصرف الرسمي إلى أسعار النفط في الأجل القصير. مع ذلك، لا ينبغي اعتبار هذه النتيجة دليلاً على وجود تأثير اقتصادي مباشر لسعر الصرف الليبي على أسعار النفط العالمية، نظراً لصغر حجم الاقتصاد الليبي مقارنة بالسوق النفطية العالمية وكون ليبيا دولة متلقية للأسعار في السوق الدولية. لذلك، من الأنسب تفسير هذه النتيجة كعلاقة تنبؤية إحصائية قد تعكس تزامناً زمنياً بين تحركات المتغيرين، أو وجود عوامل مشتركة، أو قنوات غير مباشرة مرتبطة بالظروف الاقتصادية والمؤسسية المحلية.

وتتمثل النتيجة الأبرز بالنسبة إلى سؤال الدراسة في غياب القدرة التنبؤية لأسعار النفط تجاه سعر الصرف الرسمي، في مقابل ظهور قدرة تنبؤية إحصائية في الاتجاه المعاكس. وتدعم هذه النتيجة التفسير القائل أن نظام الصرف المُدار في ليبيا يحد من انتقال صدمات أسعار النفط بصورة مباشرة وفورية إلى السعر الرسمي. ومن ثم, تبدو العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين غير متماثلة، مع ضرورة تفسير الاتجاه العكسي بحذر في ضوء طبيعة الاقتصاد الليبي وكونه متلقياً للأسعار في السوق النفطية العالمية .

5.4 التفسير المؤسسي المتكامل للنتائج

تشير النتائج مجتمعة إلى اتساق الأدلة مع التفسير المؤسسي الذي تنطلق منه الدراسة، والذي يفترض أن المؤسسات والسياسات المنظمة لسوق الصرف في ليبيا قد تؤدي دوراً مهماً في انتقال صدمات أسعار النفط إلى سعر الصرف الرسمي. كما أن غياب دليل إحصائي كافٍ على التكامل المشترك، وعدم وجود قدرة تنبؤية إحصائية لأسعار النفط تجاه سعر الصرف الرسمي، وارتفاع درجة الاستمرارية في سعر الصرف الرسمي، جميعها تشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين لا يمكن تفسيرها بصورة كافية من خلال آلية سوقية مباشرة وحدها.

يمثل النفط المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي في ليبيا، غير أن زيادة الإيرادات النفطية لا تؤدي بالضرورة إلى تغير فوري في السعر الرسمي. تتيح السياسات النقدية للسلطات التدخل في سوق النقد الأجنبي وإدارة الاحتياطات وتخصيص العملة الأجنبية، بينما تؤثر السياسة المالية في مسار السيولة والطلب على النقد الأجنبي.

تكتسب هذه النتيجة أهمية إضافية في ظل استمرار الفجوة بين السوق الرسمية والسوق الموازية. عدم استجابة السعر الرسمي للضغوط الخارجية لا يعني بالضرورة اختفاء هذه الضغوط، بل قد تظهر جزئياً في السوق الموازية من خلال زيادة الطلب على العملات الأجنبية واتساع الفجوة بين السعرين.

وبذلك، لا تنفي النتائج الدور الأساسي للنفط في الاقتصاد الليبي، بل توضح أن تأثيره في سعر الصرف الرسمي يتوقف على كيفية إدارة موارده وعلى المؤسسات والسياسات المنظمة لسوق النقد الأجنبي. ومن هنا، تتسق حركة السعر الرسمي مع مسار مؤسسي تسهم في تشكيله القرارات الإدارية والسياسات النقدية، بدلاً من أن تعكس عملية تصحيح سوقية مستمرة بصورة كاملة.

6. الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات رئيسية. أولاً، أظهرت اختبارات الاستقرار أن أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي متكاملان من الدرجة الأولى $I(1)$. ثانياً، لم تقدم نتائج اختباري (Engle–Granger و Johansen) دليلاً إحصائياً كافياً على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين عند مستوى دلالة إحصائية 5%، ومن ثم لا توفر النتائج أساساً إحصائياً لإثبات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما خلال فترة الدراسة. ثالثاً، أظهر نموذج VAR درجة مرتفعة من الاستمرارية الديناميكية في حركة سعر الصرف الرسمي، في حين لم يظهر لتغيرات أسعار النفط السابقة أثر ذو دلالة إحصائية عليه. وتتسق هذه النتيجة مع ارتفاع درجة اعتماد التغيرات الحالية في سعر الصرف على القيمة السابقة في ظل نظام سعر صرف مُدار، دون أن يعني إثبات علاقة مؤسسية سببية. رابعاً، أظهر اختبار غرانجر عدم وجود قدرة تنبؤية إحصائية ذات دلالة لأسعار النفط تجاه سعر الصرف الرسمي، في حين ظهرت قدرة تنبؤية إحصائية ذات دلالة لسعر الصرف الرسمي تجاه أسعار النفط في الاتجاه المعاكس. ولا ينبغي تفسير هذه النتيجة باعتبارها علاقة سببية اقتصادية هيكلية مباشرة، وإنما بوصفها علاقة تنبؤية إحصائية ضمن إطار النموذج والفترة الزمنية محل الدراسة.

تشير النتائج إلى أن سعر الصرف الرسمي في ليبيا لا يُظهر استجابة تنبؤية إحصائية ذات دلالة لتغيرات أسعار النفط ضمن النموذج المقدر، ويمكن تفسير محدودية هذه الاستجابة في ضوء طبيعة نظام إدارة سعر الصرف في ليبيا، والإطار المؤسسي والسياسات النقدية والمالية وآليات إدارة سوق النقد الأجنبي. بناءً على ذلك، يتطلب تفسير ديناميكيات سعر الصرف الليبي النظر إلى المؤسسات وآليات إدارة سوق النقد الأجنبي إلى جانب المتغيرات الخارجية.

6.1 الآثار المترتبة على السياسة الاقتصادية

تشير النتائج إلى وجود عدة دلالات ذات أهمية للسياسة الاقتصادية والنقدية في ليبيا.

أولاً، تشير النتائج إلى أهمية عدم الاعتماد على أسعار النفط وحدها في توجيه قرارات سعر الصرف. ينبغي أيضاً أخذ الاحتياطيات الأجنبية، والطلب على النقد الأجنبي، والسيولة المحلية، والتضخم، والسياسة المالية، والفجوة بين سوق الصرف الرسمية والموازية في الاعتبار.

ثانياً، يمثل تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية أحد المتطلبات المهمة لتعزيز كفاءة سوق الصرف وتحسين انتقال السياسة النقدية. ويتطلب ذلك معالجة العوامل المؤسسية والتنظيمية التي تسهم في استمرار هذه الفجوة، إلى جانب تحسين آليات تخصيص النقد الأجنبي وتعزيز الشفافية في إدارة سوق الصرف.

ثالثاً، تبرز أهمية تعزيز التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية مع تبني إدارة أكثر استقراراً للإيرادات النفطية، بما قد يسهم في الحد من انتقال تقلباتها إلى السيولة وسوق النقد الأجنبي.

رابعاً، تشير الاستمرارية المرتفعة في سعر الصرف إلى أهمية وجود إطار واضح ومتدرج لإدارة سعر الصرف. ينبغي أن يتجاوز هذا الإطار التعديلات الإدارية المؤقتة، وأن يركز على تعزيز استقرار سوق الصرف، ودعم الاحتياطيات الأجنبية، والحد من الضغوط التضخمية، وتقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

6.2 قيود الدراسة

تتمثل أبرز حدود هذه الدراسة في التركيز على أسعار النفط وسعر الصرف الرسمي فقط، مما يعني عدم تضمين متغيرات أخرى قد تؤثر في العلاقة، مثل الاحتياطيات الأجنبية، والتضخم، والإنفاق الحكومي، وإنتاج النفط، والسيولة، والفجوة بين السوقين.

يعتمد التحليل في هذه الدراسة على بيانات سنوية فقط، مما يحد من القدرة على رصد الاستجابات قصيرة الأجل بدقة. كما أن فترة الدراسة الطويلة التي شهدت تحولات سياسية ومؤسسية جوهرية قد تؤدي إلى تغير طبيعة العلاقة بين المتغيرين عبر الفترات الزمنية المختلفة.

تركز هذه الدراسة على سعر الصرف الرسمي دون النظر إلى سعر الصرف الموازي، وبالتالي تفسر النتائج سلوك السعر الرسمي تحديداً ولا يمكن تعميمها مباشرة على سلوك سوق الصرف الموازية.

6.3 آفاق البحث المستقبلي

يمكن للدراسات المستقبلية توسيع النموذج ليشمل الاحتياطيات الأجنبية، والإنفاق الحكومي، وإنتاج النفط، وعرض النقود، والتضخم، والفجوة بين السعر الرسمي والموازي، مما يساعد في تحديد القنوات التي تنتقل من خلالها الصدمات النفطية إلى سوق الصرف.

كما يمكن استخدام بيانات شهرية أو فصلية، إلى جانب اختبارات التحولات الهيكلية لرصد التحولات في العلاقة بين المتغيرات عبر المراحل المؤسسية المختلفة. كما أن تطوير نماذج تدمج المتغيرات النقدية والمالية والمؤسسية، مع التمييز بين السوق الرسمية والموازية، يمكن أن يسهم في تحقيق تفسير أكثر شمولاً لديناميكيات سعر الصرف في الاقتصاد الليبي.

وبناءً على ذلك، تمثل هذه الدراسة خطوة أولية نحو تفسير العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف في ليبيا من منظور مؤسسي، بدلاً من افتراض انتقال آلي ومباشر للصدمات النفطية إلى السعر الرسمي. وتبرز الحاجة إلى إجراء دراسات مستقبلية تختبر القنوات الوسيطة لهذه العلاقة بمزيد من التفصيل.

References

1. Almarash, A. M. A. (2026). Analysis of the dual exchange rate reality and its implications for monetary stability: The parallel market for the Libyan dinar as a case study. Sada Al-Jamea Journal for Financial and Administrative Sciences, 2(1), 264–277. https://oujournals.ly/index.php/sajfas/article/view/220
2. Ali, M. K., & Abbas, N. M. (2026). The effectiveness of agile fiscal policy in addressing economic crises in rentier economies: A comparative analytical study

(2004–2024). An-Najah University Journal for Law and Economics. https://journals.najah.edu/journal/anujrle/first-online/article/2811/

3. Amano, R. A., & van Norden, S. (1998). Oil prices and the rise and fall of the U.S. real exchange rate. Journal of International Money and Finance, 17(2), 299–316. https://doi.org/10.1016/S0261-5606(98)00004-7
4. Arezki, R., & Blanchard, O. (2014). Seven questions about the resource curse. IMF Economic Review, 62(4), 521–544. https://doi.org/10.1057/imfer.2014.20
5. Auty, R. M. (2001). The political economy of resource-driven growth. European Economic Review, 45(4–6), 839–846. https://doi.org/10.1016/S0014-2921(01)00126-X
6. Balassa, B. (1964). The purchasing power parity doctrine: A reappraisal. Journal of Political Economy, 72(6), 584–596. https://doi.org/10.1086/258965
7. Beckmann, J., Berg, T. O., & Czudaj, R. (2017). Oil prices and exchange rates: A nonlinear causality approach. Energy Economics, 64, 273–281. https://doi.org/10.1016/j.eneco.2017.03.013
8. Ben Salem, L., Zayati, M., Nouira, R., & Rault, C. (2024). Volatility spillover between oil prices and main exchange rates: Evidence from a DCC-GARCH-connectedness approach. Resources Policy, 91, 104880. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2024.104880
9. Calvo, G. A., & Reinhart, C. M. (2002). Fear of floating. Quarterly Journal of Economics, 117(2), 379–408. https://doi.org/10.1162/003355302753650274
10. Cashin, P., Céspedes, L. F., & Sahay, R. (2004). Commodity currencies and the real exchange rate. Journal of Development Economics, 75(1), 239–268. https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2003.08.005
11. Chen, J., & Zhang, J. (2023). Crude oil price shocks, volatility spillovers, and systemic financial risk transmission. Resources Policy, 85, 103875. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2023.103875
12. Chen, Y., & Rogoff, K. (2003). Commodity currencies. Journal of International Economics, 60(1), 133–160. https://doi.org/10.1016/S0022-1996(02)00056-0
13. Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming sector and de-industrialisation in a small open economy. Economic Journal, 92(368), 825–848. https://doi.org/10.2307/2232670
14. Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1981). Likelihood ratio statistics for autoregressive time series with a unit root. Econometrica, 49(4), 1057–1072. https://doi.org/10.2307/1912517

15. Engle, R. F., & Granger, C. W. J. (1987). Co-integration and error correction: Representation, estimation, and testing. Econometrica, 55(2), 251–276. https://doi.org/10.2307/1913236
16. Froot, K. A., & Rogoff, K. (1995). Perspectives on PPP and long-run real exchange rates. In G. M. Grossman & K. Rogoff (Eds.), Handbook of International Economics (Vol. 3, pp. 1647–1688). Elsevier.
17. Granger, C. W. J. (1969). Investigating causal relations by econometric models and cross-spectral methods. Econometrica, 37(3), 424–438. https://doi.org/10.2307/1912791
18. Johansen, S. (1988). Statistical analysis of co-integration vectors. Journal of Economic Dynamics and Control, 12(2–3), 231–254. https://doi.org/10.1016/0165-1889(88)90041-3
19. Korhonen, I., & Mehrotra, A. (2009). Equilibrium exchange rates in oil-exporting countries. Applied Financial Economics, 19(14), 1041–1050. https://doi.org/10.1080/09603100802599589
20. Krugman, P. (1987). The narrow moving band, the Dutch disease, and the competitive consequences of Mrs. Thatcher. Journal of Development Economics, 27(1–2), 41–55. https://doi.org/10.1016/0304-3878(87)90005-8
21. MacKinnon, J. G. (1996). Numerical distribution functions for unit root and co-integration tests. Journal of Applied Econometrics, 11(6), 601–618.
22. MacKinnon, J. G., Haug, A. A., & Michelis, L. (1999). Numerical distribution functions of likelihood ratio tests for co-integration. Journal of Applied Econometrics, 14(5), 563–577.
23. Maram, M. A., & Abdulrazzaq Badhib, W. A. (2025). Institutional division of the Central Bank and dual exchange rates in Yemen (2015–2025): Evidence from VECM and GARCH models — an empirical analytical study (2015–2025). International Journal of Emerging Issues in Social Science, Arts and Humanities, 4(1), 55–68. https://doi.org/10.60072/ijeissah.2025.v4i01.007
24. Moshiri, S. (2015). Asymmetric effects of oil price shocks in oil-exporting countries: The role of institutions. OPEC Energy Review, 39(2), 212–236. https://doi.org/10.1111/opec.12050
25. Obied, H. (2026). Repercussions of global oil price shocks on banking soundness indicators in Iraq amidst parallel exchange rate fluctuations. International Journal of Business and Management, 5(1), 71–91. https://ideas.repec.org/a/cwd/ijbmnz/v5y2026i1p71-91.html

26. Obstfeld, M., & Rogoff, K. (1996). Foundations of International Macroeconomics. MIT Press.
27. Omoile, K. U., Wasiu, Y., & Rufai, A. A. (2026). Heterogeneous impacts of oil prices and exchange rates on African stock markets: A method of moments quantile regression (MMQR) analysis. African Journal of Economic and Management Studies.
28. Phillips, P. C. B., & Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. Biometrika, 75(2), 335–346. https://doi.org/10.1093/biomet/75.2.335
29. Reboredo, J. C. (2012). Modelling oil price and exchange rate co-movements. Journal of Policy Modeling, 34(3), 419–440. https://doi.org/10.1016/j.jpolmod.2011.10.005
30. Salvatore, D. (2019). International Economics (13th ed.). Wiley.
31. Sims, C. A. (1980). Macroeconomics and reality. Econometrica, 48(1), 1–48. https://doi.org/10.2307/1912017
32. U.S. Department of State, Bureau of Economic and Business Affairs. (2025). 2025 Investment Climate Statements: Libya. https://www.state.gov/reports/2025-investment-climate-statements/libya/
33. Williamson, J. (2000). Exchange Rate Regimes for Emerging Markets: Reviving the Intermediate Option. Institute for International Economics.
34. Zhang, R., Zhang, H., Gao, W., Li, T., & Yang, S. (2022). The dynamic effects of oil price shocks on exchange rates: From a time-varying perspective. Sustainability, 14(14), 8452. https://doi.org/10.3390/su14148452

Institutional Sources

35. Central Bank of Libya, 2025. (Various years). Annual Reports and Statistical Bulletins. Tripoli, Libya. https://cbl.gov.ly
36. Central Bank of Libya. (2026). Exchange rate policy. https://cbl.gov.ly/en/exchange-rate-policy/
37. International Monetary Fund (IMF). (2024). World Economic Outlook Database. https://www.imf.org
38. Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). (Various years). Annual Statistical Bulletin. https://www.opec.org
39. World Bank. (2024). Global Economic Prospects. https://www.worldbank.org

40. World Bank. (2025). Libya economic update/country overview. https://www.worldbank.org/en/country/libya

1. World Bank. (2026). Libya: Macro poverty outlook, April 2026. World Bank. https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926fdb3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-lby.pdf